الأمم المتحدة

TD/B/EX(76)/3

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
10 January 2025
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية السادسة والسبعون

جنيف، 31 تشـــرين الأول/أكتوبر

و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

تقرير مجلس التجـارة والتنميـة عن أعمـال دورتـه التنفيـذيـة السادسة والسبعين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في 31 تشرين الأول/أكتوبر و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

تقرير مُقدَّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

GE.25-00300 (A) 310125 070225

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية 3

ألف – العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 3

باء – تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي 3

جيم – الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس 4

ثانياً – موجز الرئاسة 5

ألف – الملاحظات التي أُبديت في الجلسة العامة الافتتاحية 5

باء – مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً 6

جيم – العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 8

دال – تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي 10

ثالثاً – المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة 12

ألف – إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها 12

باء – مسائل أخرى 12

جيم – تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السادسة والسبعين 12

المرفقات

الأول – موضوع الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والأسئلة الإرشادية التي حُددت لها 14

الثاني – الحضور 15

مقدمة

عقد مجلس التجارة والتنمية دورته التنفيذية السادسة والسبعين في قصر الأمم بجنيف في 31 تشرين الأول/أكتوبر و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وخلال الدورة، عقد المجلس جلستين عامتين.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف- العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

المقرر 583 (دت-76)

توصل مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة الختامية المعقودة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، في إطار العملية التحضيرية وبعد مشاورات فيما بين أعضائه، إلى توافق في الآراء واعتمد موضوع الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على النحو التالي: "رسم معالم المستقبل: دفع عجلة التحول الاقتصادي من أجل تنمية منصفة وشاملة ومستدامة".

باء- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

المقرر 584 (دت-76)

إن مجلس التجارة والتنمية،

1- *يحيط علماً مع التقدير* بأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد، ويحثها على مواصلة جهودها في إيلاء اعتبار خاص للاحتياجات المحددة لكل منطقة، ويرحب أيضاً بزيادة المساهمات في عام 2023؛

2- *يؤكد من جديد* الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التعاون التقني باعتباره أحد الركائز الأساسية الثلاث لعمل الأونكتاد، على النحو المعاد تأكيده في عهد بريدجتاون، ويشدد على أهمية التنسيق بين الركائز الثلاث من أجل تقديم مساعدة متسقة ومعزَّزة؛

3- *يشجع* الأونكتاد على تعزيز مشاركته في المنتديات الرئيسية التي تُنظم على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالمساعدة المتصلة بالتجارة، ويوصي بأن تُوجَّه المفاهيم المنبثقة عن بحوث الأونكتاد توجيهاً مناسباً من خلال التعاون التقني للأونكتاد؛

4- يعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها الأونكتاد في مجال الإدارة القائمة على النتائج بهدف زيادة الشفافية والكفاءة في تقديم المساعدة التقنية، ويدعو الأونكتاد إلى مواصلة تحديث أدواته في مجال الإدارة القائمة على النتائج وتقديم آرائه بانتظام في هذا الصدد؛

5- *يشجع* الأونكتاد على مواصلة تقديم أنشطة التعاون التقني المستمدة من ولاياته وخبراته، وفقاً للاستراتيجيات الإنمائية المتبعة في الدول الأعضاء المتلقية للمساعدة سعياً منها إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

6- *يحيط علماً مع التقدير* بما يبذله الأونكتاد من جهود دؤوبة في سبيل تعزيز التعاون بين الوكالات والشُعب، بغية التصدي على الوجه الأمثل للتحديات العالمية الحالية والمستقبلية، وكذلك في سبيل تحقيق خطة عام 2030؛

7- *يعترف* بالدور الريادي للأونكتاد في إطار المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية وبجهوده الرامية إلى تعزيز التعاون مع الوكالات الشريكة ونظام المنسقين المقيمين التابع للأمم المتحدة؛

8- *يشدد* على أهمية توفير تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به لضمان التعاون التقني الفعال، ويشجع البلدان القادرة على تقديم مساهمات متعددة السنوات إلى الأونكتاد، بما في ذلك إلى الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً، على أن تفعل ذلك لزيادة استدامة المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد حسب الطلب، مؤكداً على أهمية الإدارة القائمة على النتائج وأهمية التمويل غير المخصص، مع إعادة التأكيد على الحاجة إلى مواصلة تحسين تطبيق الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة؛

9- *يشجع* الأونكتاد على بحث سبل الحصول على مصادر تمويل جديدة، ولا سيما لأنشطته الداعمة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

10- *يدعو* الدول الأعضاء القادرة على النظر في رعاية الموظفين الفنيين المبتدئين (برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين) إلى القيام بذلك، ويلاحظ قيمة هذا البرنامج في تحسين كفاءة الخبراء من أشد البلدان حاجة إليها؛

11- *يكرر* طلبه إلى أمانة الأونكتاد أن تقدم مجموعة أدوات الأونكتاد المبسطة التي يجري إعدادها حالياً بحلول الدورة المقبلة للفرقة العاملة، ويشير إلى أهمية تحديث مجموعة الأدوات تلك على نحو ما طلبته الدول الأعضاء.

الجلسة العامة الختامية
1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

جيم- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

1- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، موضوع الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، أعلاه).

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

2- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي عن أعمال دورتها الثامنة والثمانين، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/WP/333، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها واعتمد مشروع المقرر الوارد في تلك الوثيقة لكي ينظر فيه المجلس (انظر الفصل الأول، الفرع باء، أعلاه).

3- وطلبت إحدى المندوبات أن تتناول الأمانة في الدورات المقبلة للفرقة العاملة والدورات التنفيذية لمجلس التجارة والتنمية مسألة إتاحة التقارير للموافقة عليها. وأكدت مجدداً أنها تأمل في أن يجسد التقرير المداولات بموضوعية وأمانة وبطريقة متوازنة. وذكَّر ممثلٌ عن أمانة الأونكتاد بأن الممارسة المتبعة تتمثل في المضي في العمل وفق الترتيبات الحالية. وبوسع الأعضاء، إن رغبوا في ذلك، أن يقرروا تغيير طريقة العمل تغييراً رسمياً، من خلال المكتب الدائم للمجلس. وأكد للأعضاء أن البيانات المدلى بها في الجلسة ستُدرج في التقرير على النحو الواجب وفقاً للممارسة المعهودة.

التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

4- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بالتقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها السابعة والخمسين (A/79/17)، المعقودة في نيويورك في الفترة من 24 حزيران/يونيه إلى 12 تموز/يوليه 2024.

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

5- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية عن أعمال دورته الثامنة والخمسين.

ثانياً- موجز الرئاسة

ألف- الملاحظات التي أُبديت في الجلسة العامة الافتتاحية

6- ركزت الأمينة العامة للأونكتاد في ملاحظاتها الافتتاحية على مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، والبحوث التي أجراها الأونكتاد مؤخراً، والدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

7- وأشارت إلى أن اعتماد ميثاق المستقبل أمرٌ إيجابي لتعزيز تعددية الأطراف في هذه الأوقات العصيبة. وسيكون من المهم الحفاظ على الزخم الذي أحدثه الميثاق، ولا سيما من خلال صيغته القوية بشأن الهيكل المالي الدولي، "تجاوز مفهوم الناتج المحلي الإجمالي"، وبشأن الحوكمة الرقمية. وسيتمثل اختبار مدى الحفاظ على ذلك الزخم في التوصل إلى التزامات ملموسة وملزمة، ولا سيما لسد الفجوة بين احتياجات البلدان النامية والدعم المتاح لها، بما في ذلك فيما يتعلق بالتمويل المناخي. وسيتوقف إرث الميثاق على مدى تنفيذه. وقد اضطلع الأونكتاد بدور رئيسي من خلال اشتراكه مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في قيادة فرق العمل المعنية بالهيكل المالي الدولي ومسألة "تجاوز مفهوم الناتج المحلي الإجمالي". واضطلع الأونكتاد أيضاً بدور في تنفيذ التعاهد الرقمي العالمي، جنباً إلى جنب مع الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وسيشارك في قيادة فريقي عمل. وسيشارك الأونكتاد أيضاً في حوكمة البيانات من خلال عمله مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على التعاهد الرقمي العالمي فيما يتعلق بتوسيع نطاق شمول الاقتصاد الرقمي وإمكانية الاستفادة من مزاياه.

8- وقد تمخضت بحوث الأونكتاد عن ثلاثة تقارير رئيسية صدرت مؤخراً أو ستصدر قريباً، وهي: *الاستعراض المتعلق بالنقل البحري*، و*تقرير التجارة والتنمية*، و*تقرير أقل البلدان نمواً* الذي سيصدر في طبعته الأربعين. وفيما يتعلق ببرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً الذي ستتم مناقشته في الدورة الحالية، أشار كل من *الاستعراض المتعلق بالنقل البحري* و*تقرير التجارة والتنمية* إلى أن أقل البلدان نمواً تتضرر أكثر من غيرها من الاضطرابات قصيرة الأجل، مثل اختناقات النقل البحري، والمشاكل الهيكلية، مثل انخفاض النمو وارتفاع الديون.

9- وشكرت الأمينة العامة للأونكتاد الأعضاء على نظهرهم في اعتماد موضوعٍ مقترحٍ للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وفيما يتعلق بمكان انعقاد المؤتمر، فإنها تؤكد أنه سيُعقد في آسيا في أواخر عام 2025. وأشارت إلى أنها تعتزم تقديم تقريرها إلى المؤتمر في أواخر عام 2024. وستركز في تقريرها على التحولات الأربعة التي شهدتها الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، من منظور جديد. وقالت إنها تأمل في أن يساعد هيكل التقرير المجموعات الإقليمية في صوغ أوراق مواقفها.

باء- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً

(البند 2 من جدول الأعمال)

10- وأشار مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة في الأونكتاد إلى أن عام 2024 يصادف الذكرى الأربعين *لتقرير أقل البلدان نمواً*. وقد بحثت طبعات التقرير السابقة مواضيع شتى تتصل بالتجارة والتنمية من أجل تشجيع أقل البلدان نمواً فيما تبذله من جهود إنمائية. وركزت طبعة عام 2023 على قدرة أفريقيا على استيعاب سلاسل الإمداد العالمية الكثيفة التكنولوجيا، بينما أظهر *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023* الصادر عن الأونكتاد أن 11 بلداً من أقل البلدان نمواً لم تكن قد حصلت بعد، بحلول عام 2022، على أي استثمار دولي في مجال الطاقة المتجددة. وفيما يتعلق ببناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي، قدم الأونكتاد عدداً من المساهمات لفائدة أقل البلدان نمواً ولجنة السياسات الإنمائية، وشارك في تنظيم المؤتمر الوزاري العاشر لأقل البلدان نمواً في فيينا، ودعم أقل البلدان نمواً في مشاركتها الفعالة في منظمة التجارة العالمية. واضطلع الأونكتاد بأنشطة تعاون تقني في قطاعات متعددة في تلك البلدان.

11- وأدلى المتكلمون التاليون ببيانات: ممثل كمبوديا، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وممثل دولة فلسطين، باسم مجموعة الدول العربية؛ وممثل اليابان، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ وممثل النيجر، باسم مجموعة الدول الأفريقية؛ وممثل بنغلاديش، باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل جامايكا، باسم الجماعة الكاريبية؛ وممثل الصين؛ وممثل الجمهورية الدومينيكية، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل غامبيا؛ وممثل ألمانيا؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل أنغولا؛ وممثل إسبانيا؛ وممثل الكرسي الرسولي؛ وممثل نيبال، متحدثاً باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل كينيا؛ وممثل إكوادور؛ وممثل البرازيل؛ وممثل زامبيا؛ وممثل باكستان؛ وممثل المملكة العربية السعودية؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل ناميبيا؛ وممثل إثيوبيا.

12- ورحب عدد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين بالتقرير المتعلق بتنفيذ الأنشطة الداعمة لبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، من خلال البحث والتحليل وبناء توافق الآراء والمساعدة التقنية. وشددت إحدى المجموعات الإقليمية على أنشطة من قبيل موجزات مواطن الضعف ودعم الاستراتيجيات الوطنية وبناء القدرات، مشيرة إلى أن برنامج عمل الدوحة لا غنى عنه لأقل البلدان نمواً. ولاحظت مجموعة إقليمية أخرى وبعض المندوبين الاحتياجات التي سُلط الضوء عليها، مع الترحيب بالعمل المتعلق بأشد البلدان ضعفاً وبموجزات مواطن الضعف والمطالبة بتخصيص تمويل جديد لتنفيذ برنامج عمل الدوحة، بينما دعت بعض المجموعات الإقليمية الأخرى ومندوب آخر إلى زيادة التمويل المخصص لأقل البلدان نمواً. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى المساعدة المتعددة القطاعات التي تُقدم إلى أقل البلدان نمواً، والتي تقدر بزهاء 80 مليار دولار سنوياً، وطلبت إلى الأونكتاد أن يقيم شراكات مع المؤسسات المعنية من أجل دعم أقل البلدان نمواً في جهودها الإنمائية.

13- وسلط ممثل مجموعة إقليمية أخرى الضوء على برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية التابع للأونكتاد، وعلى العمل المتعلق بقواعد المنشأ وموجزات مواطن الضعف في إطار المساعدة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في سياق تنفيذ برنامج عمل الدوحة. وذكَّر ممثل مجموعة إقليمية أخرى بأن بيانات الاقتصاد الكلي لأقل البلدان الأفريقية نمواً تبين أن معدل النمو فيها أقل من هدف النمو المحدد في 7 في المائة، مشيراً إلى عدم استقرار الأسعار، وثقل الدين الخارجي، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030،

واحتياجات الدعم، ومبادرات الأونكتاد الجديدة في تلك البلدان. ودعا الجهات المانحة إلى المساهمة في الصناديق الاستئمانية للأونكتاد من أجل تقديم المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نمواً.

14- وأعرب ممثل مجموعة إقليمية أخرى عن قلقه من تأثير السياق العالمي على أقل البلدان نمواً، بما في ذلك على أسعار السلع الأساسية، والاعتماد على الديون، وانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 4,8 في المائة مقارنة بهدف النمو المحدد في 7 في المائة. ورحب بموجزات مواطن الضعف التي تساهم في خروج أقل البلدان نمواً من تلك الفئة، وشجع الأونكتاد على إيجاد مصادر تمويل أخرى. وشدد أيضاً على أهمية الإصلاح الهيكلي لدعم تلك البلدان بشكل أفضل في جهودها الإنمائية. وسلط ممثل إحدى المنظمات الحكومية الدولية الضوء على الصدمات الخارجية التي تواجهها أقل البلدان نمواً وعلى ضرورة وضع سياسات تكفل قدرتها على مواجهة تلك الصدمات. وطالب بدراسة العقبات التي تعترض صادرات أقل البلدان نمواً، وإعادة النظر في طلباتها الداعية إلى تحسين التكامل، ولا سيما في حالة هايتي. وأشار أحد المندوبين إلى أهمية التعاون التقني لدعم أقل البلدان نمواً، وفتح سبل المعاملة التفضيلية التي تمنحها الصين لتلك البلدان، مثل دعم صادراتها والتدريب وتخفيض تكاليف الشحن. ورحب بعمل الأونكتاد المتعلق بركائزه الثلاث.

15- وذكَّر ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بالتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما عواقب تغير المناخ واحتياجاتها من حيث القدرة على مواجهة تلك العواقب وإنشاء شراكات ساحلية، ورحب بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد من أجل تعزيز القدرات البشرية، وطلب إلى المؤسسات المالية أن تدعم تلك الدول. وأكد من جديد رغبة مجموعته في العمل مع الأونكتاد بشأن التحديات التي يجب التغلب عليها. وأشار أحد المندوبين إلى ضعف أقل البلدان نمواً وضعفها الهيكلي وتمويل ديونها ورحب بالمشروع المشترك بين الأونكتاد والاتحاد الأوروبي من أجل أنغولا. وأكدت مندوبة أخرى دعم بلدها لأقل البلدان نمواً، وأشارت إلى ضرورة أن تكون تلك البلدان قادرة على مواجهة الأزمات والتحديات بسبل منها تحسين قدرتها التنافسية وجودة منتجاتها التصديرية وخفض التكاليف والتحول الأخضر. وسلط مندوب آخر الضوء على أهمية التعاون الدولي لدعم أقل البلدان نمواً وتشجيعها، في جملة أمور، على تعزيز قدراتها الإنتاجية وإقامة الشراكات في مجال التعليم والتدريب.

16- وسلط أحد المندوبين الضوء على تخفيف عبء الديون، بما في ذلك من خلال المنح المقدمة لأقل البلدان نمواً المثقلة بالديون. وسلط مندوب آخر الضوء على ثقل كاهل أقل البلدان نمواً بالديون، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة التنمية فيها وفاقم من مشاكلها الهيكلية التي زادت من ضعفها، وعلى ضرورة ضمان أمنها الغذائي وإلغاء ديونها ودعمها في مواجهة تغير المناخ. وأشار بعض المندوبين إلى التحديات المتعددة التي تواجه أقل البلدان نمواً ودعوا إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي. ورحبوا بإقامة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارها خطوة لتحسين سلاسل القيمة. وطلب بعض المندوبين إنشاء وحدة معنية بتعبئة الموارد لدعم أقل البلدان نمواً. ودعا مندوب آخر إلى تمويل برنامج عمل الدوحة من خلال آليات تمويل جديدة. وأشار مندوب آخر إلى دور بلده في دعم أقل البلدان نمواً في قطاعي النقل والزراعة وقطاعات أخرى.

17- وسلط أحد المندوبين الضوء على أهمية المساعدة التقنية في إعادة تصنيف بلده، بينما أعرب مندوب آخر عن تقديره للدعم المقدم في مجال الطاقة المتجددة.

جيم- العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(البند 3 من جدول الأعمال)

18- أدلى المتكلمون التاليون ببيانات: ممثل بيرو، متكلماً باسم مجموعة الـ 77 والصين[1]؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وممثل اليابان، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ وممثل الصين؛ وممثل مصر؛ وممثل الأرجنتين؛ وممثل إكوادور؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل بيرو؛ وممثل بنغلاديش؛ وممثل كينيا؛ وممثل نيبال؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل البرازيل؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل الجمهورية العربية السورية؛ وممثل أرمينيا.

19- وعقب اعتماد موضوع الدورة السادسة عشرة للمؤتمر، سلّطت ممثلة إحدى المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين الضوء على أهمية الإنصاف كمبدأ أساسي من مبادئ العدالة. وأشارت إلى أن التحول الاقتصادي، وهو أمر تتطلع إليه المجموعة منذ أمد بعيد، يسير جنباً إلى جنب مع إصلاح النظام التجاري الدولي بهدف تطوير التصنيع في البلدان النامية وتشجيع التحول الاقتصادي فيها. وسلط ممثل مجموعة إقليمية أخرى الضوء على أهمية نتائج الدورة السادسة عشرة للمؤتمر في تحديد مساهمة المؤسسة في التحول الاقتصادي العالمي، بما يتماشى مع ميثاق المستقبل. وقال أحد المندوبين إن الموضوع يجسد تطلع البلدان النامية إلى التحول الاقتصادي من أجل تنمية عادلة وشاملة ومستدامة. وأكد أن العمل الذي يضطلع به الأونكتاد منذ إنشائه، من خلال ركائزه الثلاث المتمثلة في البحوث في مجال السياسات وبناء توافق الآراء والتعاون التقني، أدى دوراً قيماً في مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وقال مندوب آخر إن الموضوع يجسد الالتزام بالتغيير المؤدي إلى التحول، بما يتجاوز النمو الاقتصادي، لمعالجة المشاكل الهيكلية الأساسية التي تواجهها البلدان النامية. والتركيز على هذا الموضوع بالغ الأهمية لإحراز تقدم كبير في سبيل تحقيق خطة عام 2030 وتجسيد التزام الأونكتاد بتعزيز نظام اقتصادي عالمي لا ينمو بشكل مستدام فحسب، بل بطريقة أكثر إنصافاً وشمولاً.

20- وفيما يتصل بنتائج الدورة السادسة عشرة للمؤتمر، أكدت إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين أن من الضروري أن تركز منظومة الأمم المتحدة على عمل الأونكتاد بشأن تمويل التنمية الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، بما في ذلك أنشطة الدعوة والبحث والمساعدة التقنية. وأشاروا إلى أن الأونكتاد يقود منذ سنوات المناقشات المتعلقة بتمويل التنمية، من منظور إنمائي، ومن ثم، فمن الضروري أن يُسمع صوته بقوة في المجتمع الدولي. وأكدوا على ضرورة سد الفجوة في التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى ضرورة استكشاف آليات تمويل مبتكرة، مثل التمويل المختلط وإعادة هيكلة الديون، لسد تلك الفجوة.

21- وأعربت إحدى المجموعات الإقليمية وعدد من المندوبين عن الحاجة إلى نظام تجاري دولي أكثر إنصافاً للبلدان النامية. ودعا أحد المندوبين إلى إزالة العقبات الجائرة، بينما ركزت إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين على معالجة المسائل المتعلقة بالتصنيع والسياسات الصناعية المدعومة.

22- ودعا العديد من المندوبين إلى إجراء إصلاحات في الهيكل المالي الدولي لتمكين البلدان النامية في مجال إدارة المؤسسات المالية الدولية.

23- وأكدت إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين على ضرورة سد الفجوات التكنولوجية بالنظر إلى افتقار البلدان النامية إلى المعارف والهياكل الأساسية والمهارات في المجال الرقمي. ولا توجد

(1) نأت الأرجنتين بنفسها عن البيان.

أطر قانونية وقواعد تقنية عادلة تنظم العالم الرقمي على المستويين الوطني والدولي، ولا سيما في المجال الاقتصادي. وشددت المجموعة الإقليمية وعدد من المندوبين على أهمية تهيئة بيئة رقمية منصفة وأكثر التزاماً بالأخلاقيات، ولا سيما فيما يخص الذكاء الاصطناعي. وأضاف أحد المندوبين أنه ينبغي ضمان الوصول العادل إلى التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، باعتبارها قادرة على إحداث التحول. ومن شأن إنشاء أطر تنظيمية شفافة وعادلة أن يضمن السيادة على البيانات ويحمي الخصوصية بما يؤدي إلى استقرار الاقتصادات الرقمية وإلى الثقة فيها.

24- ورأت إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين أنه لا بد من تناول مسألة الإطار التجاري والاقتصادي الدولي الحالي معالجة حاسمة، ولا سيما فيما يتعلق بالسياسة الصناعية والمعادن الحرجة. فلا يمكن أن يكون تعزيز التحول في مجال الطاقة ذريعة للسماح للبلدان المنتجة للسلع الأساسية بالانجرار إلى دورة جديدة من الاعتماد على السلع الأساسية. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تكون فرصة التصنيع متاحة لجميع البلدان.

25- وسلطت إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين الضوء على الحاجة إلى تناول مسألة تغير المناخ، مع التركيز على تحسين نظم التمويل المناخي، ووضع أطر معقولة ومكرسة لنقل التكنولوجيا، وتنفيذ مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متفاوتة. فالعديد من البلدان النامية هي من بين أشد البلدان عرضة للآثار الناجمة عن تغير الواقع الهيكلي، والتدابير القسرية الأحادية الجانب التي تخفي في طياتها أهدافاً حمائية تُعقد الأمور بالنسبة لتلك البلدان. وقال عدد من المندوبين إنه ينبغي تناول مسألة نقل التكنولوجيا لأغراض التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ في البلدان النامية.

26- وقالت إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين إن القدرات الإنتاجية، ولا سيما في البلدان الضعيفة، هي محور تركيز رئيسي لأنها ضرورية للتحول المستدام ولأنها تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصُعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

27- وقال بعض المندوبين إن العمل المتعلق بـ "تجاوز مفهوم الناتج المحلي الإجمالي" يحظى بأهمية بالغة لتقييم التقدم المحرز استناداً إلى عوامل من قبيل جودة الحياة وسلامة المجتمع، بما لا يقتصر على المقاييس الاقتصادية. وأضاف أحد المندوبين أن هذا النهج مرتبط بخروج أقل البلدان نمواً خروجاً مستداماً من هذه الفئة لأنه يساعد على تذليل العقبات الماثلة أمام تحقيق التنمية في الاقتصادات الضعيفة.

28- وأكد عدد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين استعدادهم للمشاركة في المفاوضات القادمة. ورأت إحدى المجموعات الإقليمية أن الوثيقة الختامية للمؤتمر ينبغي أن تجسد نهج الإدارة القائمة على النتائج وأن تكون مؤثرة، بينما قالت مجموعة إقليمية أخرى إن جهود التفاوض ينبغي أن تركز على تحديد عمل المؤسسة وتوفير التوجيه لعملها.

29- وأعرب بعض المندوبين عن دعمهم لجهود الأونكتاد في مجالي العمل المتعدد الأطراف وبناء توافق الآراء. وقال مندوب آخر إنه ينبغي تعزيز الآلية الحكومية الدولية، لا لتيسير تبادل الممارسات الفضلى والخبرات فحسب، وإنما أيضاً لتعميق التفاهم وبناء توافق في الآراء بشأن القضايا التجارية والإنمائية الحاسمة. وقال مندوب آخر إن الأونكتاد، بوصفه الجهة المعنية، داخل منظومة الأمم المتحدة، بمعالجة قضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في هذين المجالين معالجةً متكاملة، قادرٌ على تحديد الأولويات وضمان تضافر الجهود إبان المؤتمر المقبل من خلال ركائزه الأساسية الثلاث.

30- ودعا عدد من المندوبين إلى إجراء مناقشة مستفيضة وبحث متعمق داخل الأونكتاد حول تأثير التدابير القسرية أحادية الجانب على التنمية.

31- وأعربت إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين عن أملها في استمرار ولاية الأونكتاد بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، بما يشمل إجراء الدراسات والبحوث وتقديم المساعدة التقنية بشأن قضايا التجارة والتنمية.

32- وأعرب بعض المندوبين عن أملهم في إشراك البلدان النامية غير الساحلية، تمهيداً للمؤتمر الثالث المقبل المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، مع التركيز في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر على تحول تلك البلدان إلى اقتصادات أكثر مرونة وازدهاراً. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتيسير التجارة والرقمنة وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان تمويل التنمية المستدامة.

33- وأشار مندوب آخر إلى أهمية الاقتصاد الإبداعي لتحقيق التنمية وإلى خبرة الأونكتاد المتينة في هذا المجال.

دال- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

(البند 4 من جدول الأعمال)

34- قدم رئيس الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي تقريراً شفوياً إلى مجلس التجارة والتنمية عن نتائج الفرقة العاملة في دورته الثامنة والثمانين.

35- وفيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني وتمويلها، قال إن الفرقة العاملة لاحظت زيادة موارد الصندوق الاستئماني للتعاون التقني في عام 2023، معرباً في الوقت ذاته عن قلقه من عدم تلبية الطلب على خدمات التعاون التقني من الأونكتاد بسبب نقص الأموال. وسلط المندوبون الضوء على أهمية تعزيز الروابط بين ركائز عمل الأونكتاد الثلاث، وأقروا بجهود الأونكتاد في تعزيز دور المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية من أجل "توحيد الأداء". ونظرت الفرقة العاملة أيضاً في تقييمين وأقرت خطة التقييم لعام 2025 التي لن تشمل تقييماً للبرامج الفرعية لتزامنه مع انعقاد الدورة السادسة عشرة للمؤتمر. وفيما يتعلق بتقييم البرنامج الفرعي 3، اتفق الأعضاء عموماً مع ما تمخض عنه من استنتاجات وتوصيات، وإن اختلفت وجهات نظرهم، ولا سيما فيما يخص التوصية المتعلقة بالاجتماعات الحكومية الدولية. وبناء على ذلك، قال إنه يرى أن الأعضاء سيحتاجون إلى المشاركة مشاركة أكبر في هذه المسألة في المستقبل.

36- وفيما يتعلق بالدورة التحضيرية للخطة البرنامجية ومعلومات الأداء لعام 2026، قال إن الدول الأعضاء ناقشت بنجاح مع الأمانة خطط البرامج الفرعية لعام 2026 تمهيداً لعقد دورة الفرقة العاملة في بداية عام 2025. ودعماً للدورة، قدمت الأمانة وثيقة غير رسمية مفيدة وزودت الأعضاء بلمحة عامة عن رؤية الأونكتاد بشأن التحديات الحالية والمستقبلية، فضلاً عن لمحة عامة عن البرامج الفرعية الخمسة واقتراحات لإبراز النتائج المحققة. ووجه الأعضاء أسئلة وتلقوا توضيحات مفيدة وقيمة من كل شعبة بشأن الخيارات المقترحة للنتائج المبرزة.

37- وأُطلعت الدول الأعضاء إلكترونياً قبل انعقاد الدورة على ثلاثة تقارير إدارية عن التمثيل الجنساني والجغرافي للموظفين والتدريب الداخلي.

38- وفي الجلستين الافتتاحية والختامية للفرقة العاملة، طلب عدد من المندوبين إلى الأونكتاد رصد الاتجاهات العالمية الحالية المتعلقة بالسياسات التجارية وأثرها على التنمية المستدامة الشاملة والمرنة وإبلاغ الأعضاء بها، وإعداد توصيات لفائدة الدول الأعضاء. واختلفت وجهات نظر إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين حول كيفية وصف بعض السياسات وتساءلت المجموعة والمندوب عن مدى اتساق هذه الخطة البرنامجية المقترحة مع ولايات الأونكتاد. وطلبت الوفود من رئيس الفرقة العاملة أن يجسد المناقشة تجسيداً نزيها في التقرير.

39- وأشار رئيس الفرقة العاملة إلى أنه تم الإقرار، في إطار البند 5 من جدول أعمال الفرقة العاملة، بأن على الرغم من أن الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 يستند إلى الالتزامات والأولويات المحددة في عهد بريدجتاون، فإن الدورة السادسة عشرة للمؤتمر ستُعقد في عام 2025 وستحدد برنامج العمل للسنوات الأربع المقبلة. وأبلغت الأمانة الأعضاء بوجود آلية لتعديل الخطة البرنامجية المقترحة وتغييرها، في حال حدوث أي تغيير في الولاية، بما في ذلك الميزانية.

40- وفي الختام، قال إن شُعب الأونكتاد ستبدأ في صوغ وثيقة الخطة البرنامجية لعام 2026 بناءً على التعليقات الواردة من الدول الأعضاء. وسيجري استعراض الوثيقة في الدورة القادمة للفرقة العاملة في كانون الثاني/يناير 2025.

41- وأدلى المتكلمون التالية أسماؤهم ببيانات: ممثل بيلاروس؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وممثل الصين؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل الجمهورية العربية السورية؛ وممثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ وممثل نيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛

42- وأعربت إحدى المندوبات مجدداً عن أملها في أن يحظى الاتجاه الاقتصادي والمالي والتجاري المتنامي، المتمثل في التدابير القسرية أحادية الجانب، بالاهتمام الواجب من جانب الأونكتاد لتمكين المؤسسة من تنفيذ المهمة التي أسندتها إليها الجمعية العامة بنجاح وبحسن نية من أجل النهوض بالتجارة والتنمية. وأشارت إلى أن وفدها يتطلع إلى أن يكتفي الأونكتاد برصد البعد الاقتصادي والتجاري للتدابير القسرية أحادية الجانب وتأثيرها على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية والتنمية المستدامة الشاملة للجميع، رصداً غير متحيز وغير مُسيَّس.

43- وأشار بعض المندوبين إلى موقف مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالفقرة 2 من الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة السابعة والثمانين للفرقة العاملة المعنية باستعراض الخطة البرنامجية لعام 2025، الذي طلبت المجموعة بناءً عليه إلى الأمينة العامة للأونكتاد أن تبرز توقعات الأعضاء للأمين العام للأمم المتحدة وأن تبلغه بأولويات المجموعة فيما يخص البرنامج الفرعي 3 المتعلق بالتجارة الدولية والسلع الأساسية، الذي ينبغي للأونكتاد أن يرصد في إطاره اتجاهات التجارة العالمية والسياسات المتعلقة بتطبيق التدابير القسرية أحادية الجانب وتأثيرها على التجارة الدولية والتنمية المستدامة الشاملة للجميع وأن يبلغ الأعضاء بنتائج عملية الرصد تلك ويقدم توصيات في سياقها. وفي الختام، أشاروا إلى التأثير السلبي للتدابير القسرية أحادية الجانب على المجتمع الدولي، وذكَّروا بقرار الجمعية العامة 329/78 بشأن إدراج البند المعنون "إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي" في جدول الأعمال كل سنتين.

44- وأثنى ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على الجهود التي تبذلها الأمانة لإشراك الأعضاء في إعداد الخطة البرنامجية لعام 2026. وأكد مجدداً على أهمية عدم الخروج عن حدود ولايات الأونكتاد ومجالات عمله المقررة بتوافق الآراء، بما في ذلك فيما يخص المقترحات المقدمة من بعض الوفود.

45- وأوضح أحد المندوبين، في معرض ممارسته لحق الرد، أن الفرقة العاملة لم تشر إلى التدابير القسرية أحادية الجانب في الفقرة 2 من الاستنتاجات المتفق عليها أثناء دورتها السابعة والثمانين بشأن مشروع الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء لعام 2025. وقرأ الفقرة المشار إليها من التقرير كاملةً[(2)]. واختتم كلمته مؤكداً من جديد أن وفده يرى أن الأونكتاد ليس مكلفة بولاية إجراء بحوث بشأن الجزاءات وأن هذا المجال من مجالات العمل ليس مشمولاً بعهد بريدجتاون.

(2) انظر TD/B/WP/328، الفصل الأول، الفرع ألف.

ثالثاً- المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة

ألف- إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها

(البند 1 من جدول الأعمال)

46- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024، جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السادسة والسبعين بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EX(76)/1، ولكن مع تعديله بحيث يعبر عن إضافة بندين جديدين بشأن تقريري لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية[3]. وبناءً على ذلك، كان جدول أعمال الدورة التنفيذية السادسة والسبعين على النحو التالي:

1- إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها.

2- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً.

3- العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

4- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي.

5- التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

6- تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.

7- مسائل أخرى.

8- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السادسة والسبعين.

باء- مسائل أخرى

(البند 7 من جدول الأعمال)

موضوع الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والأسئلة الإرشادية التي حُددت لها

47- أقر المجلس أيضاً، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بعد مشاورات فيما بين أعضائه، موضوع الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي التي ستُعقد في عام 2025، والأسئلة الإرشادية التي حُددت لها (انظر المرفق الأول).

جيم- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السادسة والسبعين

(البند 8 من جدول الأعمال)

48- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تقريره الذي سيتضمن الموجز المقدم من الرئيس عن جميع البنود الموضوعية، ومقررات

(3) أعيد ترقيم بنود جدول الأعمال ذات الصلة لتعبر عن هذا التغيير.

المجلس، بما في ذلك موضوع الدورة السادسة عشرة للأونكتاد، وموضوعة دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والأسئلة الإرشادية المحددة لها، والمقررات والإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس، بما في ذلك بشأن المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة، والذي سيعكس أيضاً مداولات الجلسة العامة الختامية. وأذن المجلس كذلك للمقرر أن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير المقدم إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء، مع مراعاة مداولات الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

موضـــوع الـدورة الثـامنـة لفريق الخبراء الحكومي الـدولي المعني بـالتجـارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والأسئلة الإرشادية التي حُددت لها

الموضوع

تفعيل الرقمنة تحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة

الأسئلة الإرشادية

1- ما هي الآثار البيئية الرئيســـية الناجمة عن الرقمنة على مر الزمن، وكيف يمكن معالجتها، وما هي الآثار المترتبة عليها من منظور التجارة والتنمية، ولا سيما فيما يخص البلدان النامية؟

2- كيف يمكن ضمان أن تحقق الرقمنة على مر الزمن مكاسب على صعيد التنمية المستدامة، مع النظر بوجه خاص في أمور من جملتها المعادن الحرجة المرتبطة بعملية التحول الرقمي وإدارة النفايات؟

3- كيف يمكن لصنع السياسات والتعاون على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي أن يسهما في الرقمنة المستدامة والشاملة للجميع وأن يعالجا الآثار البيئية، ولا سيما بالنسبة لأشد الفئات تخلفًا عن الركب؟

المرفق الثاني

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

ألبانيا
الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
أستراليا
إكوادور
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
أنغولا
أوغندا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
باراغواي
باكستان
البرازيل
بربادوس
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوتان
بولندا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
جامايكا
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
زمبابوي
سري لانكا
سلوفينيا
سيراليون
الصين
العراق
غامبيا
غيانا
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فييت نام
قبرص
الكاميرون
كرواتيا
كمبوديا
كوبا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
ليبيا
ماليزيا
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
موريشيوس
ناميبيا
النمسا
نيبال
النيجر
نيجيريا
هايتي
هندوراس

* تحتوي قائمة الحضور هذه على المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/EX(76)/INF.1.

جمهورية كوريا	هنغاريا
جيبوتي	هولندا (مملكة –)
الدانمرك	الولايات المتحدة الأمريكية
دولة فلسطين	اليابان
زامبيا	اليونان

2- وحضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر، غير الأعضاء في المجلس:

جزر البهاما
الكرسي الرسولي
ساموا

3- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأوروبي
جامعة الدول العربية
منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
منظمة التعاون الإسلامي

4- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
مركز التجارة الدولية
مكتب الشؤون القانونية
برنامج الأمم المتحدة للبيئة

5- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة التجارة العالمية

6- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي